آفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في العراق(*)(**)

(دراسة ميدانية في قرية أبو غريب في محافظة البصرة)

د. لاهاي عبد الحسين

كلية الآداب/جامعة بغداد

على الرغم من إنتشار التكنولوجيا الحديثة في الريف العراقي والأهتمام بالحياة الحضرية على حساب ما جرى ويجري في الريف، فأنَ استخدام الكثير من وسائل الحضارة المادية الحديثة كالراديو والتلفزيون والثلاجة ومكيفات الهواء، لم تؤد – كما يعتقد البعض – الى إحداث تحول نوعي في الريف، وبالتأكيد لم يؤد ذلك الى محو المجتمع الريفي أو حتى مجرد انصهاره في بودقة المجتمع الحضري(١). الغريب أنَ اعتقاداً من هذا النوع انعكس بصورة تقييمات تعوزها الدقة والرصانة في النظر الى واقع المرأة الريفية في جملة من البحوث والدراسات "العلمية"(٢). وكذا الحال مع المرأة الريفية التي بقيت أكثر ارتباطاً بواقعها التقليدي من حيث القيم والممارسات وأنماط السلوك المتعارف عليها. على الضد من ذلك، كان هناك من دعا(٣) الى رفض التعميمات والأختلاطات الفكرية حول واقع المرأة الريفية ومقاومة الأعتقاد في أنها تمثل حقيقة عامة غير متميزة في أنماط معيشتها وأعمالها ومشكلاتها وهمومها. كما دعي أيضاً الى عدم التصديق بالأعتقاد في أنَ الفجوة بين الريف والمدينة قد ضاقت.

(*) كانت الدراسة قد جريت في قرية أبو غريب في محافظة البصرة، في صيف ١٩٩٤، وعرضت في ندوة دعا اليها الأتحاد العام لنساء العراق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي.

(**) تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير لعائلة السيد بادع حسين وأهالي قرية أبو غريب لتعاونهم بتسهيل أمر القيام بهذه الدراسة.

وإذا ما تعقبنا بدايات الأهتمام بدراسة أوضاع المرأة في الريف فأنَ من الممكن العودة الى مقتبل السبعينات التي شهدت كثرة من الدراسات العلمية الهادفة لتحليل أثر التنمية على المرأة في البلدان النامية ومنها البلدان العربية. الا أنَ من الواضح أنَ دراسات من هذا النوع ركزت بصورة رئيسية على أوضاع المرأة في المدينة معتبرةً إيّاها الحكم والمقياس على أيَ تقدم نوعي يمكن أن تخبره في مجالات معينة ومنها على وجه الخصوص التعليم الرسمي والعمل خارج المنزل[٤]. بل إنَ ممارسة بعض الأعمال الحضرية كالخدمة في الجيش أو العمل في دوائر ومؤسسات الدولة لا تعني بالضرورة نقلة نحو التحضر، وإنما تعني ببساطة استغلال الأمكانات المتاحة لتحسين مستوى الحياة الشخصية والعائلية. ذلك لأنَ الريف والريفية أكثر من مجرد مظاهر معينة ترتبط باللباس أو بأستخدام مفردات تقنية معينة كالثلاجة والمكيف أو السيارة، الخ. لذلك فأنَ هذه الدراسة تهدف الى تقدير آفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في العراق الى جانب الرغبة الأدبية في دعم أي تغيّر إيجابي يمكن أن يتحقق على طريق تحسين نوعية حياة المرأة في الريف.

نظرياً، تنطلق هذه الدراسة من وجهة نظر متعددة الأبعاد كان قد ابتكرها المنظر الأجتماعي المعروف ماكس فيبر[٥]. حسب وجهة النظر هذه، فمن أجل فهم أي جانب من جوانب الحياة الأجتماعية ذات العلاقة بشريحة اجتماعية أو جماعة معينة لا بد من تسليط الضوء على أكثر من بعد من أبعاد الحياة الأجتماعية وهي الأقتصادية والدينية والسياسية. وبذلك يصار الى الحصول على تصور أكثر كليةً وشمولية بشأن الموضوعات ذات الأهتمام. كما أنَ هذه الدراسة تنطلق من وجهة نظر نسوية ترمي الى تقييم الواقع وسبر أغواره بغية الوصول الى عرض وتفسير نقدي تترتب في ضوءه التصورات ذات العلاقة بآفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للمرأة في الريف العراقي.

ويعرف فريق من المتخصصات في قضايا المرأة[٦] مفهوم "النسوي" على أنه يشمل عدداً من الأعتقادات والقيم، والمواقف التي ترتكز على فكرة إيلاء المرأة كأنسان اهتماماً بالغاً. فقد تعرضت المرأة الى الأهمال بحجج كثيرة منها أنَ مشكلتها

جزء من مشكلة المجتمع ككل؛ أو لأنَ ما يقع على عاتق النساء يقع على عاتق الرجال؛ أو لأنَ في الأهتمام بالمرأة عزل وتقوقع وانطواء، الخ. بالحقيقة، فأنَ للنساء أهمية دائمة تنبع من كونهن يمثلن شرائح لها خصوصية عالية تظهر على الصعيد الأجتماعي والنفسي والأقتصادي والسياسي والثقافي والتاريخي، الخ.

لأغراض الدراسة الميدانية، وقع الأختيار على قرية (أبو غريب) التي تقع في ناحية طلحة، قضاء المدينة، محافظة البصرة. فيما يلي نقدم نبذةً مختصرة عن الخلفية العامة للقرية.

قرية أبو غريب : خلفية عامة[٧]

تقع قرية أبو غريب في منطقة القرنة ملتقى نهري دجلة والفرات، ويسقيها نهر أبو غريب الذي يعتبر أحد فروع نهر الفرات. وتعتبر القرية امتداداً لمنطقة الأهوار التي كانت تغمرها المياه حتى بدأت بالأنحسار التدريجي منذ عدد كبير من السنوات. من النواحي العشائرية، فأنَ أبو غريب تمثل أحد أفخاذ عشيرة بني منصور التي تقيم في منطقة تمتد من القرنة على بعد ميلين الى جنوب منطقة الحلاف. ويرأس فخذ أبو غريب الحاج عبد العالي باهض البو عجيل.

بالنظر لمحدودية ما هو معروف في الكتب والدوريات العراقية والعربية حول هذه القرية، فقد كان لنا حديث مع أحد وجوه القرية[٨]. ومن خلال هذا الحديث، علمنا أنَ القرية كانت تتكون من بيوت مصنوعة من القصب والبردي والتي تشكل أكواخاً يأوي اليها الناس في الشتاء. الى جانب الكوخ كان هناك ما يسمى بـ (السوباط) المصنوع من القصب والذي يأوي اليه الناس في الصيف، ليجلسوا تحته في النهار وينامواً فوقه عند حلول الليل. وقد تطور الوضع فيما بعد حيث بدأ الناس بأقامة الصرائف المصنوعة من القصب والبردي. ومنذ عام ١٩٦٥، بدأ السكان بناء بيوت من الطين سرعان ما أستبدلت بالدور المبنية من الطابوق والصخر والأسمنت. حدث ذلك عند مطلع السبعينات إبان فترة تأميم النفط والحصول على عائداته. وفي عام ١٩٧٢، أقيمت أول شبكة للكهرباء في القرية، تلاها الشروع بنشر شبكة من المدارس الأبتدائية والمتوسطة والثانوية وذلك في نهاية السبعينات مما ساعد على

تخريج أعداد مهمة من أبناء وبنات القرية الذين واصلوا دراساتهم العالية في عدد من المعاهد والكليات والجامعات المتخصصة.

التحرر : المفهوم وطرق القياس :

تعرف ليرنر[٩] مفهوم التحرر (Emancipation) على أنه الحرية من قيود الأضطهاد المفروضة من قبل جنس على جنس آخر. كما أنَ مفهوم التحرر يتضمن الحق في الحصول على تقرير المصير والأستقلال الذاتي. ينطوي مفهوم الحرية على التحرر من القيود ذات الطبيعة البيولوجية والمجتمعية بأشكالها المتعددة. أما حق تقرير المصير فيعني قدرة الأنسان على تحديد مآله في هذا الكون. بمعنى أن يكون حراً في تحديد دوره الأجتماعي بما في ذلك القرارات الخاصة بالطبيعة البدنية أو الفسيولوجية لتكوينه. أما الأستقلال الذاتي، فهي القدرة على تحديد المكانة الأجتماعية التي يراها الرجل أو تراها المرأة في الحياة بما في ذلك القدرة على التحرر الأقتصادي والحرية في اختيار طراز الحياة الشخصية والمفاضلة الجنسية، الأمر الذي ينطوي على ضرورة إحداث تحولات جذرية في المؤسسات الأجتماعية القائمة، ونظام القيم والأعتبارات والأعراف السائدة في المجتمع.

لأغراض هذه الدراسة، وانسجاماً مع المفهوم الرئيسي فيها (التحرر)، وانطلاقاً من الموقف النظري متعدد الأبعاد الذي نادى به فيبر كما جاء أعلاه، حاولنا قياس آفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للمرأة الريفية في قرية أبو غريب في العراق. وفي هذا المجال، اعتمدنا أسلوب الدراسة الميدانية المسترشدة بأستمارة أستبيان مقننة تم ملئها عن طريق إجراء المقابلات المباشرة من قبل الباحثة. تقع استمارة الأستبيان في أربع محاور رئيسية هي: الخلفية العامة للنساء المشمولات بالدراسة، الجانب الأقتصادي، الجانب الأجتماعي، والجانب السياسي. فيما يتعلق بالخلفية الأقتصادية. حاولنا الحصول على فكرة عامة أساسية في هذا المجال وذلك من خلال جمع المعلومات وعرضها حول مدى انتشار وسائل الحضارة الحديثة[١٠] مثل السيارات والثلاجات ومكيفات الهواء وأجهزة الراديو والتلفزيون. وكنا نبغي من خلال تسليط الضوء على مدى انتشار وسائل الحضارة الحديثة الى تقدير الوضع الأقتصادي المادي للنساء المشمولات بالدراسة، وبالتالي تكوين فكرة

حول مستواهن الطبقي عموماً. أما النواحي الأجتماعية، كان هناك عدد من الأسئلة ذات العلاقة بتحديد أعمار النساء المشمولات بالدراسة، حجم العوائل التي يعشن فيها أو يقدن شؤونها، المستوى التعليمي لهن في المدارس الرسمية، السن عند الزواج، عدد وأعمار الأطفال المولودين للنساء موضوع الدراسة، الوضع الأقتصادي للزوج بأعتباره المعيل الرئيس من حيث نوع العمل الذي يقوم بأداءه بأنتظام، وحجم الملكية الأقتصادية.

وقد قيس الجانب الأقتصادي للنساء المشمولات بالدراسة من خلال التحقق عما إذا كن اشتغلن لقاء أجر خارج المنزل أم لا، العمل داخل المنزل وحقل العائلة بدون أجر، طبيعة العمل، عدد ساعات العمل، وأخيراً حجم الملكية الشخصية إن وجدت. أما الجانب الأجتماعي، فقد قيس من خلال التحقق من عدد من الحقوق والأمتيازات المترابطة كما هو الحال في مدى الحرية لأختيار القرين، مكان السكن، الصديقات، مواصلة التعليم الرسمي، المهنة، التمتع بأوقات الفراغ، السفر، المبيت، اختيار وشراء ما يرغبن فيه من الملابس، وأخيراً مدى الحرية في مشاهدة برامج التلفزيون أو قراءة الصحف إن أمكن ذلك والحديث عما يرغبن في الحديث عنه. ولقياس مدى الشعور بالثقة والأمان والأطمئنان الى المستقبل، كان هناك سؤال حول ما إذا كانت لدى أي من النساء المشمولات بالدراسة آمال عامة أو خاصة. وعما يرين من قدوة حسنة على الصعيد الشخصي أو العائلي، ومن ثم على الصعيد الأجتماعي أو العام. وقد حاولنا قياس مدى التحرر السياسي للمرأة الريفية من خلال التحقق عن الأرتباط بأية جهة أو منظمة سياسية أو جماهيرية، وإن لم يكن، مدى الأشتراك بنشاطات ذات طابع سياسي أو جماهيري، مدى الأطلاع على نشاطات من هذا النوع، وأخيراً، عما إذا كان هناك ثمة اهتمام أو اكتراث بمعرفة شئ عن طبيعة العمل في مثل هذه المنظمات. وقد عرضنا لأستمارة الأستبيان المستخدمة في هذه الدراسة بالملحق رقم (١).

العينة :

لأغراض تطبيق هذه الدراسة وبهدف شمول كل أعضاء مجتمع الدراسة بفرص متساوية وعادلة في التمثيل، فقد تم إختيار عينة عشوائية ممثلة

(Representative Random Sample) وذلك بأستخدام جدول الأرقام العشوائية الخاص في هذا المجال[١١]. وبالنظر لعدم وجود إحصاءات رسمية دقيقة يمكن الحصول عليها بسهولة، فقد قمنا بالأتصال بأحد وجوه القرية[١٢] لتزويدنا بقائمة بأسماء عوائل القرية ممن يقيمون في دور منفصلة ومستقلة عن ذويهم. وتبين أنَ هناك (٤٢٠) عائلة تم اختيار ٥٪ منهم فقط أو ما يعادل (٢١) امرأة لأغراض تطبيق الدراسة. وتعتبر هذه النسبة مقبولة علمياً وبخاصة إذا ما كان المجتمع يتميز بالتجانس والتماثل كما هو الحال في مجتمع قرية أبو غريب في البصرة.

وفيما يتعلق بالطرق الأحصائية المستخدمة في هذه الدراسة. فنظرا لكونها دراسة وصفية ذات أهداف استقرائية أولية ولصغر حجم المجتمع المشمول بالدراسة، فقد تم استخدام النسب المئوية جنباً الى جنب مع الأعداد المطلقة حول الخصائص والمؤشرات العامة التي تمكنا من الحصول عليها.

صعوبات الدراسة :

لعل أكثر الصعوبات جدية في مثل هذه المشروعات العلمية هي عدم وجود دراسات ميدانية أو نظرية يمكن الأستدلال بها والبناء عليها. وكان لعدم وجود دراسات سابقة أن اضطررنا الى السير في طريق لا يتبين أوله من آخره. وتأتي بعد ذلك مشكلة موقف أعضاء مجتمع قرية أبو غريب الذي توزع ما بين هؤلاء الذين يتوقعون الحصول على عدد من الأمتيازات والمنافع المادية المباشرة وأولئك الذين يشككون في الهدف العلمي للدراسة ويعبرون عن الخوف والتخوف من أن تكون مجرد وسيلة للتلصص على حياتهم البسيطة الآمنة والطرق المحدودة لتحصيل قوتهم وتأمين أسباب معيشتهم. بالمحصلة، فقد حاول الفريق الأول ممن يتوقع الحصول على عدد من الأمتيازات والمنافع المادية المباشرة إظهار التقرب والأطراء وترديد الشعارات. أما الفريق الثاني الذي تصرف على نحو المرتاب، فقد تهرب من المقابلة أو ألح بالسؤال حول مغزى الدراسة وأهدافها الحقيقية، متأملاً في احتمالات استخداماتها المتعددة.

نتائج الدراسة :

فيما يلي نقدم عرضاً موجزاً ومركزاً لنتائج الدراسة الخاصة بمحاولة تحديد آفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للمرأة الريفية بالعراق. وقد اخترنا لأغراض تطبيق الدراسة عينة عشوائية ممثلة تتكون من نسبة معينة من نساء مجتمع قرية أبو غريب في محافظة البصرة. نبدأ اولاً بعرض النتائج الخاصة بمستوى التأثر بالتكنولوجيا الحديثة بأعتبارها مؤشراً على الخلفية الأقتصادية والمستوى الطبقي لنساء القرية. فيما بعد، نعرض للخلفية الشخصية والأجتماعية للنساء المشمولات بالدراسة.

فيما يتعلق بمستوى التأثر بالتقدم التكنولوجي الذي أصاب المراكز الحضرية المتاخمة أو المحيطة بالقرية، ظهر أنَ هناك تأثر يمكن أن يوصف بأنَه كبير نسبياً. فعلى الرغم من قلة مالكي السيارات الكبيرة أو الصغيرة على حد سواء في القرية، وجد أنَ ٩٠٪ من سكان القرية يملكون ثلاجات كهربائية وعدداً من المراوح السقفية والمنضدية. وتلا ذلك جهاز التلفزيون الذي وجد لدى ما يقرب من ٧١٪ من العوائل التي شملتها الدراسة. ويأتي بعد ذلك انتشار المجمدات التي احتلت نسبة ٦٢٪، تلتها في ذلك أجهزة الراديو والمسجل التي وجدت عند ما يقرب من ٥٧٪ من العوائل المقيمة في هذه القرية. ويشير انتشار هذا العدد الكبير والحديث من الأجهزة الكهربائية الى الأنتعاش الأقتصادي النسبي للقرية خاصةً إذا ما أخذ بنظر الأعتبار الخلفية الأقتصادية شبه البائسة للقرية قبيل القيام بتأميم النفط في مطلع السبعينات من هذا القرن.

وفيما يتعلق بالخصائص الشخصية للنساء المشمولات بالدراسة، تبين أنَ أعمارهن تميل الى أن تكون متقدمة نسبياً. فقد وقع حوالي ٧٦٪ من هؤلاء النساء في الفئتين العمريتين ٤١-٥٠ سنة والفئة ٥١- فما فوق. ولا تعكس مثل هذه النسبة على نحو دقيق البناء العمري لنساء القرية بقدر ما تعكس إجراءاً كنا قد قمنا به عند تحديد العينة. فقد اختيرت العينة على أساس عدَ أرباب العوائل ممن يقيمون في وحدات سكنية منفصلة ومستقلة عن ذويهم. وأعطى مثل هذا الأختيار كما يبدو الأفضلية للنساء المتقدمات بالعمر من ربات البيوت خاصةً وأنَ مجتمع القرية مجتمع

يسود فيه نظام العائلة الممتدة. إذ تبين أنّ ربات البيوت هن في العادة النساء الأكبر سناً ممن يقمن في بيوت تضم أكثر من جيل، أو على الأقل جيلين من الأبناء بعد زواجهم.

وفيما يتعلق بحجم العائلة[١٣] والذي يحدد عادةً في ضوء عدد الأفراد الذين يعيشون سويةً في وحدة سكنية مستقلة، وجد أنّه يميل الى أن يكون كبيراً نسبياً. فقد حصلت العوائل التي تراوح حجمها من ٥- ٨ أفراد على نسبة ٦٢٪ من مجموع العوائل التي شملتها الدراسة.

وكما هو متوقع، تميزت الغالبية العظمى للنساء اللواتي شملتهن الدراسة بمستوى تعليمي رسمي واطي جداً[١٤]. فقد بلغت نسبة النساء الأميات من غير المتعلمات إطلاقاً ٧٦٪، وكذلك الحال فيما يتعلق بأعمار النساء المشمولات بالدراسة حسب السن عند الزواج. كما ظهر أنّ الغالبية العظمى منهن تزوجن في سن مبكرة تراوحت ما بين ١٥ سنة الى ٢٠ سنة لتسجل نسبة ٧٦٪.

انسجاماً مع النمط السائد في الزواج بين الأقارب ضمن الجماعة القرابية الواحدة وبخاصة الزواج بين أبناء العم وبنات العم. ظهر أنّ ٤٨٪ من النساء اللواتي شملتهن الدراسة تزوجن من أبناء عمومتهن. أما النساء اللواتي تزوجن أقارب من نوع آخر ضمن نفس الجماعة فقد سجلن نسبة ٤٣٪. فيما سجلت النساء اللواتي تزوجن من رجال خارج الجماعة القرابية المباشرة، أي فيما بين أفخاذ العشيرة الواحدة وذلك عن طريق تكوين شكل من أشكال العلاقات العاطفية حوالي ١٠٪.

وعند التحقق عن عدد الأطفال، وإنسجاماً مع ما جاء أعلاه فيما يتعلق بحجم العائلة، سجلت النساء اللواتي يحتضن أكثر من خمسة أطفال نسبة ٦٦٪. وتشير هذه النسبة الى ضخامة حجم العائلة الواحدة وبالتالي ثقل العبء الذي يقع على عاتق العائلة عموماً والأم خصوصاً. أما أعمار هؤلاء الأطفال، وخلافاً للتقسيم الدولي المعروف والذي يقع في فئتين رئيسيتين هما فئة الأطفال المعتمدين على ذويهم في سن ١٥ سنة فما دون، والفئة الثانية وهي فئة الأطفال غير المعتمدين على ذويهم ممن يقعون في سن ١٥ سنة فما فوق، فأنّ الغالبية العظمى لنساء قرية أبو غريب يحتضن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ سنة فما دون و١٥ سنة فما فوق على

حد سواء. وقد بلغت النسبة في هذا المجال ٦٢٪. وتسلط ظاهرة من هذا النوع الضوء على حقيقة أنَ المرأة الريفية العراقية تميل الى أن تكون ولودة ما أمكنها ذلك. فلا ريب للمرأة هنا أن تحمل بطفل جديد حتى وإن كان لديها أبناء وبنات في سن الزواج، أو حتى لو أنَها أصبحت في حكم الجدة فعلاً.

وفي تقصي الوضع الأقتصادي للزوج بأعتباره المعيل الرئيسي، تبين في هذه الدراسة أنَ هناك نسبة واطئة جداً من الرجال الذين يعملون في مجال العمل الزراعي البحت حيث لا تتعد هذه النسبة ١٤٪. ولعلَ السبب الرئيسي في ذلك يعود الى انخفاض العائد الذي يمكن أن يجنيه الأنسان من العمل الزراعي وبخاصة في المناطق الجنوبية من العراق حيث يعتمد الناس على زراعة النخيل ذات الطابع الموسمي. ولهذا نجد أنَ ٣٨٪ من رجال القرية يعملون ككسبة أو عمال مهرة وغير مهرة أو فنيين، فيما يشتغل ٢٩٪ منهم في مجال العمل العسكري والأمني.

فيما يتعلق بملكية المعيل، وجدنا أنَ الغالبية العظمى لرجال قرية أبو غريب، إنَما يمتلكون ما يمكنهم من مواجهة المتطلبات الضرورية للحياة اليومية مثل قطعة أرض، دار، وحقل للنخيل. بلغت نسبة هؤلاء الرجال ٧١٪ من مجموع الرجال الذين شملتهم الدراسة. الا إنَه لابدَ من ملاحظة أنَ ملكية هؤلاء الرجال غير كاملة أو نهائية، فهم يقيمون بأراضي أميرية لايزال معظمها ملك الدولة مما يشكل مصدر قلق جدي لهم ولعوائلهم، وبالتأكيد نساءهم.

الجانب الأقتصادي :

في محاولة لتقييم الوضع الأقتصادي القائم للنساء المشمولات بالدراسة، كان لابدَ من التحقق عما مارسن ويمارسن من أعمال ونشاطات اقتصادية على نحو يومي. فكان هناك سؤال عما إذا كن قد عملن لقاء أجر خارج المنزل. وجاء الجواب (لا) بنسبة ١٠٠٪. ولكن عندما توجهنا بالسؤال عما إذا كنَ قد عملن بدون أجر داخل أو خارج المنزل بما في ذلك المشروعات الأقتصادية للعائلة، فقد جاء الجواب (نعم) بنسبة ١٠٠٪.

وفي السؤال عن طبيعة ما يؤدين من أعمال يومية، تبين أنَ ٩٥٪ من النساء المشمولات بالدراسة يقمن بأعمال ذات مردود مباشر على العائلة. وتشمل هذه

الأعمال الطبخ والتنظيف والعناية بالزوج والأطفال إضافةً الى العناية بحيوانات العائلة مثل البقر والدجاج مما يتطلب القيام بالتجوال لمسافات طويلة يومياً في الأنحاء المتعددة لحقل العائلة والحقول المجاورة لجمع الحشائش وما الى ذلك لتأمين القوت اليومي لهذه الحيوانات. أما عن مكان العمل، فقد عبرت ٩٠٪ من النساء المشمولات بالدراسة عن أنَ الدار هي المكان الرئيسي لأداء عملهن اليومي. وفيما يتعلق بعدد ساعات العمل، وجد أنَ ٩٥٪ من نساء القرية يعملن لوجبتي عمل كل يوم. عموماً، فأنَ جدول العمل اليومي ينتظم تبعاً لمواقيت الصلاة. فعند الصباح، وبعد الأنتهاء من صلاة الفجر في حوالي الساعة الخامسة الى السادسة صباحاً، تبدأ النساء وجبة العمل الأولى والتي تشمل إطعام حيوانات العائلة، تجهيز الزوج للعمل، وفيما بعد تجهيز الأطفال للذهاب الى المدرسة. تعقبها بعد ذلك، أعمال الطبخ والتنظيف فعمل الخبز. ومن ثم، في حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً الى الواحدة بعد الظهر، تنهمك النساء بتحضير وجبة طعام الغذاء، تليها عملية غسل الصحون وما يرتبط بذلك حتى يصبح بأمكانهن أخذ قسط من الراحة بالنوم في فصل الصيف والأستلقاء في موسم الشتاء. وتبدأ وجبة العمل الثانية بعد ذلك في حوالي الساعة الثالثة والنصف الى الرابعة عصراً متبعةً نمطاً مشابهاً حتى الأنتهاء في حوالي الساعة الثامنة الى التاسعة مساءاً. إذا ما أردنا استخدام لغة الأرقام، فأنَ معدل ساعات هؤلاء النساء والذي يجري على نحو لا يعرف الراحة أو الأجازة أو التحلل من الألتزام يتراوح ما بين ١٠-١٢ ساعة يومياً.

وفيما تنهمك النساء المشمولات بالدراسة في قرية أبو غريب في هذه السلسلة الطويلة من الأعمال والجهد اليومي الدؤوب، فأنَ من الملفت للنظر ملاحظة أنَ ٨١٪ منهن لا يملكن شيئاً على الأطلاق. بل إنَ حياتهن واستقرارهن وشعورهن بالطمأنينة والأمان يعتمد اعتماداً كلياً على وضع، وغالباً، على مزاج الزوج وأهوائه الشخصية ودرجة التزامه واحترامه لعقد الزوجية. أثناء القيام بتطبيق هذه الدراسة، توفرت الفرصة للقاء بعدد من النساء اللواتي يعانين اليوم أقسى حالات التهديد بالطرد من الدار والتشرد وذلك بسبب تغير مزاج الزوج وعدم رغبته في الأستمرار بالحياة الزوجية. الحقيقة، فأنَ بعض هؤلاء النساء المهددات كنَ قد ساهمن مساهمةً مادية ومباشرة في إقامة وبناء دار العائلة بما يملكن من حلي ذهبية أو قدر من رأس

المال الذي حصلن عليه من ذويهن. الا أنهن يجدن أنفسهن اليوم فريسة التهديد بخطر التشرد لحدوث تغير في مزاج الزوج ورغبته بالأقتران من إمرأة أخرى في مجتمع لا يرى حرجاً في ظاهرة تعدد الزوجات، بل ويبررها تماماً.

الجانب الأجتماعي

في محاولة لقياس آفاق التحرر الأجتماعي للمرأة الريفية في قرية أبو غريب، وضعنا قائمة من الأختيارات التي يمكن أن تؤشر مدى تمتع المرأة بعدد من الحقوق الأجتماعية والأنسانية الأساسية ذات العلاقة بسلامة تكوينها الفكري والنفسي والأجتماعي. وتبين في هذا المجال أنَ ٦٢٪ من النساء المشمولات بالدراسة وهي نسبة مهمة، عبرن عن الأعتقاد في أنهن تمتعن بحرية اختيار القرين، أي أنهن لم يجبرن على الزواج بأزواجهن الحاليين، وأنهنَ سؤلن عما إذا كنَ يوافقن على المرشح الفلاني أم العلاني. وفي السؤال عن مدى التمتع بالحرية الشخصية في اختيار مكان السكن، عبرت ٧٦٪ من هؤلاء النساء عن أنهن يتمتعن بحرية اختيار مكان السكن، ما إذا كان مع عائلة الزوج أو بوحدة سكنية مستقلة. الا أنهن عبرن أيضاً عن إدراكهن لأهمية الوضع الأقتصادي الذي يضطرهن للسكن مع عائلة الزوج والتخلي عن طموحاتهن بسكن مستقل وبخاصة في السنوات المبكرة للزواج. بل إنَ بعض هؤلاء النساء صرحن بأنهن اخترن البقاء مع عائلة الزوج ريثما تتوفر الظروف والأمكانات الأقتصادية التي يمكن أن تساعد على الشروع بتكوين سكن مستقل. من الناحية الثانية، عبر عدد من هؤلاء النساء عن أنهن سيسعين للحصول على سكن مستقل بعد ولادة عدد من الأطفال في العائلة وبلوغهم سناً تسمح بالتحرر من العناية المباشرة والمركزة لهم. يتضح من هذه الأجوبة أنَ هؤلاء النساء يفكرن تفكيراً عقلانياً يقوم على حسابات دقيقة. فهنَ يستخدمن الأمكانات العائلية والمادية المتاحة بطريقة مخططة ومنظمة وبالطريقة التي تخدم مصالحهن كربات عوائل مسؤولات.

في التحقق عن مدى التمتع بحرية اختيار الصديقات والتزاور معهن، عبرت الغالبية العظمى من النساء المشمولات بالدراسة أو ٨١٪ منهن عن عدم تمتعهن بحق من هذا النوع. فالعائلة، ما إذا كانت عائلة الأب أو عائلة الزوج تلعب دوراً

مهماً لتحديد مدى مقبولية أي صديقة يمكن السماح بالتوادد معها. بل إنَ الضغط الأجتماعي المفروض على بعض النساء بدا كبيراً الى درجة أنَهن عبرن عن عدم الألفة مع مفهوم الصديقة والصداقة بدءاً. وقد يكون للتشدد من الموقف من مفهوم الصديقة جانب أخلاقي من نوع ما. فالصديقات المقبولات للمرأة الريفية قريباتها وجاراتها، وهذه مسألة تخضع لنظام العلاقات العائلية المتشابكة للجماعة القرابية المقيمة في أي بقعة من بقاع القرية.

أما حق مواصلة التعليم في المدارس الرسمية فهو الآخر من الحقوق التي تخضع لأعتبارات اجتماعية مهمة. ومع أنَ ٥٧٪ من النساء المشمولات بالدراسة عبرن عن عدم وجود عقبة تواجههن في هذا المجال، الا أنَ عدداً مهماً من هؤلاء النساء عبرن أيضاً عن الأعتقاد في أنَ التقبل الأيجابي لرغبتهن الفردية في مواصلة التعليم لا بد أن ينسجم مع درجة التقبل الأجتماعي لسكان القرية أو أعضاء الجماعة. وينطوي مثل هذا التقبل الأجتماعي على تشجيع النساء على التسجيل في مراكز أو المدارس الخاصة بمحو الأمية التي تم تنظيمها من قبل الدولة. ما أن يحدث شئ من هذا النوع، أي أن يشيع التقبل الأجتماعي لأي سبب كان، حتى يعمَ ليستأثر بموافقة الأب أو الزوج والعم والعمة وباقي أفراد العائلة.

الا أنَ الوضع لم يكن على حاله بقدر ما يتعلق الأمر بحق المرأة في اختيار المهنة التي ترغب بأمتهانها. فقد عبر ٨٦٪ من النساء المشمولات بالدراسة عن أنَهن لا يستطعن اختيار المهنة التي يرغبن بها خارج رغبة العائلة وبصورة خاصة، خارج رغبة الزوج، إذا ما تطلب ذلك العمل لقاء أجر خارج المنزل.

وفيما يتعلق بمدى القدرة على التمتع بأوقات الفراغ، عبر ما يقرب من ١٠٠٪ من النساء المشمولات بالدراسة عن قدرتهن على التمتع بأوقات فراغهن على مزاجهن. الا أنَ الغالبية العظمى من هؤلاء النساء عبرن أيضاً عن الميل للقيام بما يخدم العائلة ويعزز إيراداتها الأقتصادية في مثل هذه الأوقات كما هو الحال بخياطة الملابس والحياكة، وفي أحايين قليلة، الأستلقاء أو التزاور مع الجارات والقريبات.

انعكس حجم الضغوط الأجتماعية المفروضة على المرأة الريفية بطاقته القصوى عندما آن الأوان للتحقق عن مدى تمتعهن بحرية السفر والمبيت خارج المنزل. وهنا، عبرت ١٠٠٪ من النساء المشمولات بالدراسة عن عدم تمتعهن بمثل هذين الأمتيازين. يستثنى من ذلك، السفر والمبيت برفقة الزوج أو أي عضو آخر من أعضاء العائلة أو جماعة معروفة من نساء القرية. يلاحظ، أنه لا يشجع على السفر بحد ذاته الا لزيارة الأهل والأقارب. ولما كان معظم هؤلاء يعيشون في أماكن متقاربة ضمن حدود القرية ذاتها فأنه غالباً ما تنتفي الحاجة بل والرغبة في ممارسة نشاط اجتماعي من هذا النوع. فيما عدا ذلك، فأنه يسمح بالسفر والمبيت عند الضرورة لزيارة المراقد المقدسة و بخاصة في مواسم الزيارة التي تتبع تقاويم دينية معروفة وضمن الأوساط الأجتماعية المحددة أعلاه. الا أنَ مما تجدر الأشارة اليه، فأنَ الغالبية العظمى من النساء المشمولات بالدراسة عبرن بصورة أو بأخرى عن قناعتهن الذاتية وعن رغبتهن في الأمتناع عن السفر والمبيت بمفردهن انسجاماً مع رأي ورغبة الجماعة. وهو أمر يرتبط بالحصار المتماسك المطبق الذي يفرضه مجتمع القرية ضد أي محاولة للتمرد في هذا المجال. ويستند مثل هذا الحصار الى مختلف وسائل التنشئة والتطبيع والتوجيه والمراقبة ونظم العقوبة والجزاء وما الى ذلك مما يمكن الركون اليه لضمان عدم الخروج عما تراه الجماعة مناسباً وصحيحاً.

في مجال حق اختيار ما ترغب النساء بأرتدائه أو أقتنائه من الثياب، تبين أنَ ما لا يقل عن ٦٦٪ من النساء المشمولات بالدراسة يتبعن بذلك رغبة وأهواء وأختيار ومزاج أزواجهن. ويقوم الأزواج عادةً بأقتناء ما يرونه مناسباً من الثياب لزوجاتهم من حيث الألوان والنوعية بل ويقومون بالتعبير عن الرغبة في تصاميم معينة دون سواها. أما البقية الباقية من النساء، أي حوالي ٢٩٪ منهن، فقد عبرن عن التمتع بحق التسوق وشراء ما يرغبن بشرائه بأنفسهن مباشرةً أو برفقة أزواجهن للتشاور على سبيل الأستئناس ، ليس الا.

وفي مجال مشاهدة برامج التلفزيون وقراءة الصحف لمن يمكنهن ذلك، والحديث فيما يرغبن في الحديث عنه، فقد عبرت الغالبية العظمى، (حوالي ٩٠٪) عن عدم وجود ضغوط في هذا المجال. فهن يشاهدن ما يرغبن بمشاهدته من برامج التلفزيون وبخاصة متابعة المسلسلات التلفزيونية العديدة، غالباً، برفقة أزواجهن عند

المساء، ويتحدثن فيما يرغبن بالتحدث عنه، آخذات بنظر الأعتبار حدودهن المرسومة بوضوح.

وبهدف تسليط الضوء على جانب آخر من جوانب الحياة الأجتماعية لنساء قرية أبو غريب، تمّ الأستفسار عما إذا كان هناك ثمة أماني محددة لهؤلاء النساء بعد عشر سنوات من لحظة توجيه السؤال. وكانت ردة الفعل الأولية هنا قد تمثلت بموجة من الأستغراب والحيرة لأرتباط ما يمكن أن يحدث - بمنظور هؤلاء النساء- بأرادة الله سبحانه وتعالى التي لا يمكن التنبؤ بها أو أستباقها. بل إنّ سؤالاً من هذا النوع بدا كما لو أنّه كان شهاب نازل من السماء لا يفقهن مأربه أو مسراه. ولكن، عندما أعيدت صياغة السؤال بطريقة تستشف صورةً من صور التأمل في المستقبل، عبرت الغالبية العظمى، أي حوالي ٨٦٪ من النساء المشمولات بالدراسة عن الرغبة بتحقيق أماني عامة جداً تراوحت ما بين الرغبة بتأمين وضع اقتصادي أفضل الى الرغبة بتحقيق شعور أقوى بالأستقرار السياسي، بقدر ما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على العائلة و الأطفال. هذا فيما عبر حوالي ١٠٪ من هؤلاء النساء عن عدم الرغبة في الحصول على أي أمنية معينة على وجه التحديد مما قد يقول شيئاً عن مدى الشعور بالتفاؤل بالمستقبل، الذي يظهر أنّه ضئيل جداً لدى هذه النسبة من النساء.

وفي التقصي عما إذا كان لدى هؤلاء النساء قدوة حسنة على الصعيد الشخصي والعائلي، اختار ٥٧٪ منهن الزوج مثلاً لذلك. وعبرت ١٩٪، وهي نسبة جيدة، على اعتمادهن على أنفسهن لقيادة وإدارة شؤون حياتهن العائلية والشخصية. ولم يكن هناك ما يمكن الأشارة اليه على الصعيد الأجتماعي العام مما يشير الى درجة انغلاق المجتمع الريفي على ذاته دون العوالم الأجتماعية والثقافية المحيطة.

الجانب السياسي

في البحث عن آفاق التحرر السياسي ذي العلاقة الوثيقة بآفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي، تبين كما هو متوقع أنّ ١٠٠٪ من النساء المشمولات بالدراسة لم يرتبطن بمنظمة سياسية أو جماهيرية على الأطلاق، في أي وقت من الأوقات، طيلة حياتهن. وأنّ النسبة ذاتها تقريباً، عبرت عن حقيقة أنّها لم تشترك في أي نشاط سياسي أو جماهيري البتة. كما أنّهن لم يطلعن على نشاط سياسي أو

جماهيري اطلاقاً. الا إنَ نسبةً واطئة أو حوالي ٢٩٪ من هؤلاء النساء عبرن عن الرغبة في تعلم شئ عن طبيعة العمل في منظمات من هذا النوع إذا ما طرق الدار طارق، أو تطوع قادم ببعض المعلومات المجانية. وفي محاولة لأستقراء أسباب ظاهرة من هذا النوع، عبر عدد قليل من النساء ببلاغة عن جوهر المشكلة بقولهن: "إنَ من لا يعرف القراءة و الكتابة لا يمكنه أن ينخرط في مثل هذه المنظمات". وبهذا التعليق الذي بدا بسيطاً ومباشراً في مظهره الخارجي، عبرت هؤلاء النساء عن موقف نقدي لاذع لطبيعة تنظيم العمل في مثل هذه المنظمات. فالمرأة الريفية لا تجد جدوى في محاولة العمل في منظمات سياسية أو جماهيرية ما دامت هذه المنظمات مصممة لأستقطاب وتأمين مصالح شرائح مختارة من السكان مثل المتعلمين تعليماً رسمياً والمشتغلين لقاء أجر، أو بكلمات أخرى، سكان المناطق الحضرية حصراً. بالنتيجة، غالباً ما تفشل مثل هذه المنظمات بسبب الفجوات الكامنة في تصميمها الداخلي عن القدرة الى الوصول، أو حتى لفت اهتمام النساء في الريف اللواتي يتميزن من بين ما يتميزن به، بنظام مرن في إدارة شؤون حياتهن اليومية.

الخاتمة :

في هذه الدراسة التي حاولنا فيها قياس آفاق التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي للمرأة الريفية بالعراق، يتضح مما استطعنا الحصول عليه من معلومات ميدانية في قرية تقع في عمق الريف العراقي، أنَ النساء الريفيات يفتقرن لأي ضمانة اقتصادية حقيقية خارج قدرتهن البدنية والفكرية على العمل اليومي المثابر. فبالرغم من مساهمتهن الواضحة في إدارة شؤون العائلة بدليل عملهن بدون أجر لما يتراوح ما بين ١٠-١٢ ساعة يومياً، فأنَهنَ لا يملكن شيئاً على الأطلاق حتى ضمن العوائل الميسورة التي لديها قدر من الملكية العائلية. وهذا ما يجعل نساء القرية معتمدات بصورة تكاد تكون كليةً على أزواجهن و تحمل تبعة مثل هذا الأعتماد، فعندما يتغير مزاج الزوج، فأنَه سرعان ما يستخدم سلطته الأقتصادية ليهدد الزوجة بالطرد و يعرضها لخطر التشرد أو القبول بأحتمال تعسفه بالتصرف بشؤون العائلة على هواه كما هو الحال بالأمتناع عن تجهيز العائلة بمستلزماتها المادية وقضاء حاجاتها الأقتصادية والأجتماعية إضافةً الى احتمال قيامه بالأساءة الى الزوجة

والأطفال بتوجيه مختلف أنواع الأهانات بل وحتى ممارسة مختلف أشكال العنف مثل الضرب ضدها.

على الصعيد الأجتماعي، تبين في هذه الدراسة أنَ المرأة الريفية تحيا حياةً يعوزها الكثير من مقومات تطوير الوعي الشخصي والأجتماعي لدورها ومكانتها كأنسان. فبالرغم من التغييرات المادية والتكنولوجية الحديثة والكثيرة التي جلبت الكهرباء والماء الصافي وساعدت على التوسع بأستخدام عدد من الأجهزة الكهربائية المهمة مثل الثلاجة والتلفزيون والراديو والمراوح وما الى ذلك. الا أنَها لا تزال تقود حياةً تتحكم فيها إرادة العائلة ومجتمع القرية حتى على صعيد الحق في اختيار الصديقات الشخصيات، العمل الذي ترغب في ممارسته، السفر، اقتناء الملابس و ما الى ذلك من حاجات خاصة. و يبدو أنَ هذا النوع من الحياة الهامشية المعزولة التي تحياها النساء الريفيات برغم العديد من التغيرات المادية في عالمهن المحدود هو الذي أضطر الغالبية العظمى منهن على الأكتفاء بالتعبير عن عدد من الأماني العامة ذات العلاقة بالأمن الأقتصادي والأستقرار السياسي وسلامة العائلة والأطفال. فعندما يكون هناك الكثير مما يعوز الأنسان في حياته، فأنَ من المحتمل أن ينزع الى مجرد التطلع لكل ما هو عام و شامل دون التركيز على أمنية محددة على وجه التعيين. وفي هذا العالم المعزول الذي تحياه المرأة الريفية، كان متوقعاً ألا ترى أحداً غير الزوج قدوة حسنة في حياتها. فهي تعتمد عليه كليةً وترتبط به ولا تختلط بسواه ولا تعرف غيره، ليس بسبب اختيارها الشخصي وإنما بسبب طريقة المجتمع الريفي التقليدي في تنظيم شؤون الحياة الأجتماعية التي تجعل من المرأة محمية من المحميات، إذا صح التعبير.

وبالتأكيد، فقد بدت النتائج ذات العلاقة بالجانب السياسي منسجمةً مع ما تقدم أعلاه. فقد تغيبت المرأة الريفية كليةً عن ساحة العمل السياسي التي بدت هي الأخرى مصممة لنوع آخر من النساء وربما أكثرية من الرجال الذين يعيشون في عدد من مراكز المدن والحواضر المتعددة. إذا ما استطعنا تعميم ما حصلنا عليه من معلومات في هذه القرية العراقية على عموم الريف العراقي. فأنَنا نستطيع القول أنَ للمرأة الريفية في العراق آفاقاً محدودة جداً على التحرر الأقتصادي والأجتماعي والسياسي في ظل القيود الكثيرة المفروضة على حرية الحركة وحرية الأختيار. بل إنَ هذا

الوضع يبدو أكثر مدعاةً على الشعور بالكآبة إذا ما ربطناه بالمصاعب المادية وغير المادية في ظل الحصار متعدد الأبعاد الذي كان مفروضاً على المجتمع العراقي آنذاك من قبل الأمم المتحدة. كما يمكن أن نخلص الى القول أنَ التغير المادي أحدث اختلافاً مظهرياً صار فيه التلفزيون والسيارة، بل وحتى الهاتف حاجات أساسية، الا أنَه لم يمس بعد أنماط التفكير والقيم الأجتماعية. ولعل القيود على الحرية الشخصية ظهرت على أوضح ما يكون في تعبير أكثرية نساء القرية عن اكتفائهن بما يجري وانخفاض علو آمالهن وطموحاتهن الشخصية. فالحياة هنا تجري بسكينة وهدوء وتساؤل خجول عن المجهول وعمَا يعنيه، مع الأستعداد الى العودة الى حيث ما جاءت به أولاً.

ملحق رقم (١)

استبيان

آفاق التحرر الأقتصادي و الأجتماعي و السياسي للمرأة الريفية في العراق (دراسة ميدانية في قرية أبو غريب في البصرة)

١. الرقم (　　)

الخلفية العامة

٢. العمر.

٣. مكان الولادة.

٤. المستوى التعليمي الرسمي.

٥. السن عند الزواج.

٦. مبررات الزواج (عمومة، قرابة، علاقة).

٧. عدد الأطفال.

٨. أعمار الأطفال.

٩. ما هي طبيعة عمل الزوج (المعيل).

١٠. ما هي ملكيته الشخصية.

الجانب الأقتصادي

١١.هل تعملين لقاء أجر.

١٢.هل تعملين بدون أجر.

,١٣ما هي طبيعة العمل الذي تؤدينه يومياً.

١٤.أين تمارسين عملك.

١٥.ما عدد ساعات العمل التي تؤدينها يومياً.

١٦.ما هي ملكيتك الشخصية.

الجانب الأجتماعي

١٧.مدى الحرية في اختيار القرين.

١٨.مدى الحرية في اختيار السكن.

١٩.مدى الحرية في اختيار الصديقات.

٢٠.مدى الحرية في مواصلة التعليم.

٢١.مدى الحرية في اختيار المهنة.

٢٢.مدى الحرية في الأستمتاع بأوقات الفراغ.

٢٣.مدى الحرية في السفر.

٢٤.مدى الحرية في المبيت.

٢٥.مدى الحرية في اقتناء الملابس و تصميمها.

٢٦.مدى الحرية في مشاهدة ما ترغبين من برامج التلفزيون، قراءة الصحف، أو الحديث عما تشائين.

٢٧.ما هي أمنياتك العامة أو المحددة بعد عشر سنوات من الآن.

٢٨.من هو أو هي القدوة الحسنة في حياتك على الصعيد العائلي و الخاص.

٢٩.من هو أو هي القدوة الحسنة في حياتك على الصعيد الأجتماعي أو العام.

٣٠.هل ارتبطت أو ترتبطين بمنظمة سياسية أو جماهيرية معينة.

٣١.هل شاركت بنشاط سياسي أو جماهيري معين.

٣٢.هل أطلعت على نشاط سياسي أو جماهيري معين.

٣٣.هل تهتمين بالأطلاع أو تعلم شئ عن طبيعة العمل في مثل هذه المنظمات.

المصادر :

١. أنظر مثلاً البحث الذي قدم الى المؤتمر التعاوني الزراعي الثاني المنعقد في بغداد للفترة من ٦/٣٠ لغاية ١٩٧٦/٧/٤ من قبل الأتحاد العام لنساء العراق/ سكرتارية الدراسات و البحوث بعنوان "دور المرأة الريفية في التعاونيات الزراعية".

٢. أنظر البحث الذي قدم الى المؤتمر الفني الدوري الثالث لأتحاد المهندسين الزراعيين العرب المنعقد في بغداد للفترة من ١٤- ٢٠ آذار ١٩٧٧ من قبل الأتحاد العام لنساء العراق/ سكرتارية الدراسات و البحوث بعنوان "المرأة العربية و بعض العوامل المؤثرة في دورها في التنمية الريفية".

٣. أنظر عمار، حامد، "مداخل التخطيط الأجتماعي لتنمية المرأة في الريف في الوطن العربي"، بحث مقدم الى ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي في الأردن (علان) (القصبة، تونس في فيفري: شركة فنون الرسم و النشر و الصحافة، ١٩٨٥، ص ٤٣-٦٥).

4. Berger, Morroe, The Arab World Today (First Edition) (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1962, pp. 1-79); Menon, Indu., "Education of Muslim Women: Tradition versus Modernity": in George Kurian and Ratna Ghosh (eds.) Women in Family and the Economy: International Comparative Survey (Westport. Conn.: Greenwood Press. 1981, pp. 107-115); Rosen, Bernard, The Industrial Connection Achievement and the Family in Developing Societies (New York: Aldine Publishing Company, 1982, pp. 25-75); Standing, Guy, Labour Force Participation and Development (Second Edition) (Geneva: International Labour Organization, 1982, pp. 25-125).

5. Gerth, H. H. and C. Wright Mills (eds.) from Max Weber: Essays in Sociology (New York: Oxford University Press, 1946, pp. 46-50).

6. Women's Studies Collective. Women's Realities, Women's Choices: An Introduction to Women's Studies (New York: Oxford University Press, 1983, p. 4.